فقد قدر بعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله
اذ لا يقال الخ كان عليه ان يجعله تظيرا بان يقول كما لا يقال
الخ استدل به على عدم عمل فاقد بما اشار اليه متن القياس
المنطقي كما بينا فتأمل ما في كلام البعض وقوله لانه لمعنى
النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله
في التانيث وهو غير متعين لاحتمال انه علة لقوله لا يقال
الخ اي لان مرضعا لمعنى النسب اي ذات رضيع كما قال
وحائض ومطفل اي ذات طفل وذات حيض وذات طفل
وما يجري النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل ان المراد بعدم
جريانه على فعله بالتانيث عدم موافقته اياه في لحوق
تا التانيث لانه ليس فيه النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله
تا التانيث على ما قاله الشاطبي وعلله بانه ليس على معنى
الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما ذكر
بالتا وليس بعلاجي كحائضة وجميلة ثم يظهر ان فاقدا
ومرضعا يستعملان ايضا لا للنسب بل للاتصاف بالفعل
والارضاع فيوثنان بالتا ويعملان فتامل ولا يخفى ان
الحريات بالمعنيين المذكورين غير الحريات بالمعنى الذي
اراده الشارح بتعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في
الحركات والسكنات كما مر قوله قبل الصفة اي قبل ذكرها
نحو هذا ضارب زيدا عاقل ومما يويد هذا التعميل
القياس على ما مر في المصدر قوله وقد يكون نعتا محزوما
المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال قوله عرفا اي بقرينة
مقالية او حالية قوله اي كرعد ناطح بقرينة تمام البيت

اعني

اعني فلم يبق منها وفي قرنه الوعل وهو كتف وذهب
الشيخ الجبائي قوله اعماله قدار نفي اي مع غير اشتراط كما
في التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف
كما صرح به ابن معطي في الفيته قوله وليس ذهب ما بعد
المزوف بال اي لا يفيد كونه ماضيا كما يفيده ما يوده هـ
فالاقوال الاربعة في مطلق اسم الفاعل فتامل قوله
خلافا للاخفش اي حيث ذهب الى ما ذكر قال الرماني
واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول اما مع اعتقاد انها
موصول فالنصب على الحمولية قوله في كثرة اي في التعميم
على كثرة المعنى كما او كينا كما يوخذ مما ياتي اما قاعل فمحمل
للقلة والكثرة قوله عن قاعل متعلق ببديل قوله اي كثيرا ما
يجول الخ اخذ الكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما
قاله البهوتي واحسن منه ان يقال اخذها من فعيل
قل ذا وفعل وفي كلامه اشارة الى ان الابدال لمعنى التحويل
وان في معنى اللام متعلقة ببديل قوله لقصد المبالغة
والتكثير افاد انهما لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال امرات
وافقات زيدا بخلاف قولك الناس وعطف التكثير على المبالغة
تفسيري بين به المراد بالمبالغة هنا وانها ليست المبالغة اللغوية
قوله فيستحق ماله من عمل يفيد ان جميع الامثلة الخمسة قد تباشر

من قوله هـ